م.ت.ف: عودة الى مائدة التفاوض

[نص بيان م.ت.ف. بشأن المشاركة في الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية في واشنطن]

يا جماهير شعبنا العظيم؛

يا حماة الاستقلال والعودة والنصر؛

يا أبطال الانتفاضة الميامين، وصانعي فجر الحرية:

في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة والمصيرية، نتوجّه اليكم بتحية الاعتزاز والشموخ للصمود الباسل وللتحدي الجبّار الذي أظهره كل فلسطيني وفلسطينية على أرض الوطن المقدس، في وجه أعتى حملات الحصار والتجويع والارهاب. وفي سبيل احباط أهداف الاحتلال المتغطرس الرامية الى كسر ارادتنا الوطنية، والمساس بوحدتنا الصلبة.

لقد أثبت شعبنا المناضل، خلال الاسابيع الماضية، تصميمه على مواجهة الهجوم الشرس والعدوان الهمجي لا يمكن ان يلين، وسيبقى شعبنا عاقداً العزم على إفشال موجات هذا العدوان مهما غلت التضحيات، ومهما بلغت درجة العنف والارهاب ضد مدننا ومخيماتنا، وضد عمّالنا ومزارعينا وتجارنا، وقتل أبناء وبنات ترابنا المقدس الطهور.

لقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية، ووفدها المفاوض، جميع مناورات العدو وجرائمه ضد شعبنا والعراقيل التي وضعها أمامنا منذ بداية المفاوضات، وانطلاقاً من اعتبارنا المفاوضات ساحة من ساحات المواجهة والنضال التي يخوضها شعبنا لتأمين حقوقه الوطنية الثابتة، ولانتزاع أرضه وحريته. لقد وقفت المنظمة، ووفدنا المفاوض، في وجه اجراء الابعاد الاجرامي لاربعمئة مواطن فلسطيني، لتطالب العالم بأسره ان يتحمّل مسؤوليته في صون الشرعية الدولية، وفي تأمين الحماية لشعبنا الرازح تحت الاحتلال، وفي توفير المناخ المناسب لاستمرار المفاوضات بعيداً عن أساليب القهر والارهاب، وتمكّنت بمساندة ومؤازرة القوى الشقيقة والصديقة، من استصدار القرار الرقم ٧٩٩ عن مجلس الامن الدولي، ومن حشد مواقف الاسناد والتأييد لشعبنا المناضل، ولقضية المبعدين، ولجميع حقوق شعبنا التي كفلتها المواثيق الدولية واتفاقية جنيف الرابعة وشرعة حقوق الانسان.

واذا كانت حكومة [اسحق] رابين قد واصلت سياستها الارهابية، ولجأت الى أساليب المناورة، والى التهرّب من الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، اعتماداً على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة [الاميركية] وتحت حمايتها، فقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية ان استمرار هذا الدور يشكّل اخلالاً بقواعد العملية السياسية، ويصل بهذه العملية نحو الطريق المسدود، ويوفّر الحماية للانتهاكات الاسرائيلية المستمرة لأبسط حقوق الانسان الفلسطيني، ولأسس السلام العادل والشامل في المنطقة. ومن حقنا ان نتساءل: للشرعية الدولية معياران أم معيار واحد؟ معيار ضد شعبنا وأمتنا ومعيار لصالح اسرائيل؟

وانطلاقاً من ذلك كله، عملت المنظمة، ووفدها المفاوض، على تأجيل استئناف مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة شهور عدّة، وذلك ضمن إطار ووحدة الموقف مع الدول العربية الشقيقة المشاركة في العملية السياسية، وبالاستناد الى صمود شعبنا وارادته الوطنية الموحّدة، والى قواعد الشرعية الدولية. وكان هذا التأجيل بغرض تأمين استئناف [عقد] المفاوضات على قاعدة تؤمن كسر الهجوم الارهابي لحكومة رابين، وارغامها على وقف سياسة الابعاد والبطش والارهاب والقبضة الحديدية، ولدعوة راعيي المؤتمر الى انتهاج سياسة متوازنة تحترم حقوق شعبنا، وتعترف بدوره الاساسي في تحقيق السلام الدائم في المنطقة بأسرها.

ووفق هذا النهج الوطني الحازم، كانت السياسة الفلسطينية تؤكد، في كل مراحل الصراع خلال الاشهر الماضية، انه لا يمكن الجمع بين مفاوضات السلام وبين استمرار الارهاب والبطش، ولا يمكن تحقيق تقدّم جوهري في العملية السياسية مع مواصلة حكومة